الفصل الثالث

فقهاء وسلاطين

قصم ظهري رجلان :

عالِمٌ متهتك وجاهل متنسك . . .

ـ الإمام علي بن أبي طالب ـ

(رضي الله عنه)

الصورة التي رسمها حسين أحمد أمين لعلماء المسلمين صورة جائرة.. لأنها تقوم على الكذب والتناقض.. فالتعميم عدو منهج البحث، ويهبط إلى درك الخيانة حين يأتي عن سابق عمد وتصور، ليغدو كذبًا مكشوفًا.

فهو يعمم اتهاماته لعلماء المسلمين جميعًا وخلال أربعة عشر قرنًا، ولا يستثني إلا أفراداً معدودين في بعض الأحوال، إذا أمكنه أن يستثمر مواقفهم – ولو بتحريفها أو ابتسارها من سياقها العام أو من الإطار الكلي لفكر صاحبها– ، وذلك لخدمة أحكامه المسبقة المأخوذة عن سواه.

وقد مر بنا ادعاؤه أن العلماء الأتقياء – بتعبيره – كانوا يختلقون الروايات الكاذبة على الرسول ﷺ ورأينا مدى تهافت هذا الاتهام الوضيع المسروق عن جولدزيهر وشاخت.. وهو يتهمهم – دون تخصيص ولا تحديد كعادته! – ويبلغ به الافتراء في تصويره علماء الأمة أن يدَّعي خنوعهم للسلطان الجائر، وأنهم اعترضوا على إزالة الظلم الذي يرونه قَدَرًا إلهيًا لا راد له، فضلاً عن ترقبهم للمهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا!! ولذلك فالفقهاء لا يعترضون على انتهاك الأحكام الشرعية، لأن هذا التفريط يثبت صدق ما أخبر به الرسول ﷺ عن المهدي!!!.

إن الإنسان العاقل يحار أمام منهج الشعوذة الذي لا يحتكره صاحبنا في كل حال، فالفقهاء إذا قاموا بواجبهم في الحث على التزام الحكام والمحكومين أحكام دينهم، فإنما يفعلون لكي تكون لهم اليد العليا!!.

وإذا انتهجوا أسلوب النصح الهادئ للحكام، فهم منافقون يبيعون آخرتهم لقاء المال والجاه – وأحيانًا لأكل الفستق المقشور واللوزينج!!–.

إن التاريخ يصبح ألعوبة إذا أُخضع للأهواء والأغراض، والتعميم – خصوصًا إذا

أُضيف التناقض إليه ! – تضليل وتزوير علني. ولكيلا أقع فيما ألوم سواي عليه، أسجل احترازاً مبدئياً، خلاصته أن العلم ليس ضمانة كافية لاستقامة السلوك، ولذلك يوجد في كل عصر علماء عاملون مخلصون – ولنا الظاهر فحسب – كما يوجد آخرون من فقهاء ذيل بغلة السلطان، يحرفون الكلم عن مواضعه ليسبغوا على الظلم رداءً شرعيًا زائفًا.

لكن الحقيقة – سواء فيما يتصل بالماضي المحفوظ تاريخيًا، أو فيما يتعلق بأحوال معاصرة – لا تختلط على العقلاء والمنصفين.. فإذا كان ظاهر شخص ما، هو الصلاح، فإن علينا أن نحكم بصلاحه وندع أمر سريرته إلى الله.. إذ إن أقصى ما في طاقة البشر هو اعتماد ظاهر الحال.

وقبل أن أفند هذه الأكذوبة التي تحاول تلبيس الحق بالباطل، ينبغي لي أن أشير إلى أن حسين أمين ليس صاحبها وإنما هو – كالعهد به – سارقها مع حرصه على طمس معالم جريمته. فقد زعم بعض غلاة المستشرقين أن الأفراد ليس لهم حقوق إزاء الحكام، وأن الطاعة للحاكم واجبة على الأفراد دائمًا.. (د. عبد الحميد متولي – الإسلام وموقف علماء المستشرقين ص ١٢)، مع أن وجه الحق في مثل هذه المسألة – كما يقول د. متولي – هو من البدهيات.

* * *

واجبات وحقوق

لأن الفقهاء المسلمين يستمدون مواقفهم واجتهاداتهم من القرآن والسنة – أصلاً – سواء أكان اجتهادهم صواباً أم خطأ –، فإن الخطوة الأولى هي التعرف إلى النصوص الواردة في المسألة.

إن الواجب الأول الملقى على عاتق علماء الدين، هو عدم كتمان علمهم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ (١٨٧)﴾ (١).

وقال ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه أُلجِمَ يوم القيامة بلجام من نار» (٢).

كما يتعين أن يكونوا في طليعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤)﴾ (٣).

وإذا كان كل مسلم مطالَبًا بأن لا يكون حسن القول سيئ السلوك ائتماراً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ (٣)﴾ (٤)، فإن العلماء ورثة الأنبياء وهو ما يلقي على عاتقهم

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨٧.
(٢) رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١٠٤.
(٤) سورة الصف: الآيتان ٢، ٣.

مهمة تبليغ ذلك الإرث وحث الأمة على التزامه.. ولذلك تعين عليهم النصح للمسلمين أئمتهم وعامتهم وخاصتهم.

أما حقوق الحاكمين على المحكومين فهي السمع والطاعة في غير معصية، قال – تعالى –: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ (٥٩) ﴾[١]. وقال (عليه الصلاة والسلام): «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٢].

وليس يُفْهَم من ذلك الاكتفاء بعدم الطاعة كموقف سلبي، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس، حتى لو بلغ الظلم بالحاكم أن يقتل العالِم الناصح، قال ﷺ: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام ظالم فأمره ونهاه فقتله»[٣]. ولذلك قال (عليه الصلاة والسلام): «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض وليلعنكم كما لعن بني إسرائيل»[٤].

وعموماً فإن إنكار المنكر واجب بحسب الاستطاعة، لقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»[٥].. وقال ﷺ: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»[٦].

---

(١) سورة النساء الآية ٥٩.
(٢) متفق عليه.
(٣) رواه الحاكم بسند صحيح.
(٤) رواه أبو داود والترمذي.
(٥) رواه مسلم.
(٦) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة.

ولأهمية دور العلماء في تصويب مسيرة الأمة، حذر النبي ﷺ ممن يكون عالمًا متضلعًا بلا تقوى، كأن يريد السمعة والمال أو يوافق الحكام الجائرين على ضلالاتهم، فقال ﷺ: «إني لا أتخوف على أمتي مؤمنًا ولا مشركًا فأما المؤمن فيحجزه إيمانه وأما المشرك فيقمعه كفره، ولكن أتخوف عليهم منافقًا عالم اللسان يقول ما تعرفون ويعمل ما تنكرون»(١).

فأين هذه النصوص الصريحة الواضحة، من أكذوبة قبول الظلم بانتظار المهدي، ومن الزعم بأن طاعة الحكام طاعة مطلقة حتى لو كانت أوامرهم عصيانًا لله – عزوجل –؟!.

ولقد عقد النووي في «رياض الصالحين» باباً للأحاديث الواردة في «وجوب طاعة ولاة الأمر في غير معصية وتحريم طاعتهم في المعصية» (ص ٢٢٢– ٢٢٥)، فينظر هناك!!

* * *

(١) رواه الطبراني والبزار.

الموقف الفقهي النظري

ينسب عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق ص ٣٠١) إلى أصحاب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وأصحاب أبي ثور وأصحاب أحمد بن حنبل وأهل الظاهر، أنهم يرون وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية.

أما أحمد أمين – والد صاحب « دليل المسلم الحزين »!! – فيلخص نظرة أهل السنة إلى الخليفة (ضحى الإسلام ٣ / ٢٢٠، ٢٢١)، في أن الخليفة عندهم « إنسان ككل الناس، ولد كما يولد الناس، وتعلم أو جهل كما يتعلم أو يجهل الناس، ليس له من مزية إلا أن كفايته وأخلاقه جعلت الناس يختارونه، أو أنه تلقى الخلافة ممن قبله، ليس يتلقى وحيًا وليس له سلطة روحية، إنما هو منفذ للقانون الإسلامي. وقد ينحرف عن التنفيذ فلا طاعة له على الناس، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وليس له أن يشترع إلا في حدود القوانين الإسلامي وإلا فتشريعه باطل، ثم قد يجور وقد يعدل، وقد يتهتك ويشرب الخمر فيكون عاصيًا، والمؤرخون أحرار في تشريحه كتشريح كل الناس، ويزنونه بنفس الموازين التي توزن بها أعمال الناس، وإن انحرف واستطاعوا عزله عزلوه » . .

فأين هذه الصورة الأمينة مما افتراه الابن عليهم، الذي لم يسأل نفسه: لِمَ لَمْ يرد اسم أي خليفة أموي – حتى معاوية وهو صحابي – ولا عباسي – بل ولا العباس نفسه وهو صحابي وعم الرسول الكريم – لم يرد ضمن أسماء العشرة المبشّرين بالجنة!!.

* * *

التغيير بالقوة

على أن هناك فرقًا بين رفض الطاعة في معصية الله، والثورة على الحاكم الجائر. وقد اختلفت أنظار الفقهاء في ذلك، فمنهم من منع الثورة انطلاقًا من أن الحاكم الغَشُوم أهون من فتنة تدوم، ولأن هناك أحاديث صحيحة تنهى عن خلع الحاكم الظالم بالقوة ما دام يقيم الصلاة أو لا يجهر بكفر صريح فيه من الله برهان.

وهذا الموقف – أيدناه أم عارضناه – لا ينطلق من تسويغ الظلم ولا انتظار المهدي ليصحح الأوضاع المنحرفة، وإنما يفاضل بين ظلم الحاكم الذي ينتهي مهما طال عليه الأمد، وحرب أهلية لا تبقي ولا تذر.. لاسيما أن أكبر شرخ في وحدة المسلمين بدأ مبكرًا بما فعله معاوية في حربه ضد الإمام علي الخليفة الشرعي (نحن نتكلم عن النتائج وليس يعنينا هاهنا الدخول في طبيعة دوافع معاوية).

لكن طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية ذهبوا إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك، وكان أهل الحق في وضع يرجحون معه الظفر. وهذا هو قول علي بن أبي طالب وكل من معه من الصحابة، وقول أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير وكل من معهم من الصحابة وقول معاوية وعمرو والنعمان بن بشير وغيرهم ومن معهم من الصحابة وهو قول عبد الله بن الزبير والحسن بن علي وبقية الصحابة القائمين يوم الحرة (في وجه يزيد) وقول كل من قام على الفاسق الحجاج ومن والاهم من الصحابة كأنس بن مالك وأفاضل التابعين كابن أبي ليلى وسعيد بن جبير والحسن البصري ومالك بن دينار... وهو الذي تدل عليه أقوال أبي حنيفة وشريك ومالك والشافعي وداود وأصحابهم من الفقهاء فكل من ذكرنا من قديم أو حديث إما ناطق بذلك في

فتواه، وإما فاعل ذلك بسل سيفه في إنكار ما رأوه منكرًا (حسن الهضيبي – دعاة لا قضاة ص ١٨٢ وما بعدها).

ويرد أصحاب الموقف الثاني – هذا – على أدلة مانعي الثورة بأن إنكار المنكر باليد واجب على المستطيع – كما دل الحديث الصحيح –، وبقوله ﷺ: «من قُتِل دون ماله فهو شهيد والمقتول دون دَيْنه فهو شهيد، والمقتول دون مظلمة فهو شهيد».

وبما رواه الحسين بن علي (رضي الله عنهما) عن جده ﷺ: «من رأى سلطانًا جائرًا مستحلاً لحُرَم الله ناكثًا لعهد الله مخالفًا لسنة رسول الله يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغيِّر بقول ولا فعل كان حقًا على الله أن يدخله مدخله».

ويرون أن هذه الأدلة ناسخة للأدلة المانعة التي يستشهد بها الفريق الأول، لأن الأدلة الثانية تورد واجبًا زائدًا على معهود الأصل هو القتال، وهذا يجعلها هي الناسخة.

وأما ما يحصل في حال التغيير بالقوة من إباحة الحريم وسفك الدماء ونهب الأموال وهتك الأستار، فردوا عليه بأنه: لا يحل لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يفعل من ذلك شيئًا، وإلا لأصبح هو الذي ينبغي أن يُنْكَر عليه.. ولو كان خوف ما ذكروا مانعًا من تغيير المنكر ومن الأمر بالمعروف لكان هذا بعينه مانعًا من جهاد الكفار، وهذا ما لا يقوله مسلم.

والواجب أن يُنْصَحَ الحاكم الظالم بالرجوع عن ظلمه – حتى لو كان تنفيذ حد شرعي عليه – فإن رجع فقد نفذ أمر الله، وإن امتنع وجب خلعه وإقامة غيره ممن يقوم بالحق، لقوله – تعالى – ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴿٢﴾﴾[1]. (الهضيبي – المرجع السابق ص ١٨٥ – ١٨٨).

---

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

ومما يستدل به الفريق الثاني – كدليل عملي – على صحة رؤيته، أن عمر بن الخطاب قال على المنبر يوماً: يا معشر المسلمين ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا كذا (وميَّل رأسه)؟ فقام إليه رجل فقال: كنا نقول بالسيف كذا (وأشار إلى القطع) فقال عمر: رحمك الله، الحمد لله الذي جعل في رعيتي من إذا تعوجت قومني! (الطنطاويان – أخبار عمر ص ٣٣٢).

وفي رواية أخرى أن عمر قال: الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوّم اعوجاج عمر بسيفه (عبدالعزيز البدري – الإسلام بين العلماء والحكام ص ٣٣).

وفي موقف آخر قال عمر: « ... فلن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم فإن استقام اتبعوه، وإن كَنِف (أي: ظلم) قتلوه. فقال طلحة: وما عليك لو قلت: إن تعوّج عزلوه؟ قال: لا، القتل أنكل لمن بعده » (الطنطاويان – المرجع السابق ص ١٦٠).

أما خروج فئة على الحاكم العادل فممنوعة عند الفريقين، بل يجب على الأمة نصرته ولو بالسيوف. أما إن كان جائراً والخارجون غواة سلطة لا طلاب حق، فالموقف – كما قاله الإمام مالك – لما سئل عن جواز قتال الخارجين على الخليفة، إذ قال: إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز ! قال السائل: فإن لم يكن مثله. فقال: دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما. (البدري – ص ١٠٤).

ويقتضينا الإنصاف أن نشير إلى أن الفريق الأول الذي لا يحبذ الثورة المسلحة ضد الحاكم الظالم، لا يبيح للعلماء السكوت عن ظلمه – فكيف بالتملق له والتأييد لباطله –!!.

فالإمام أحمد بن حنبل الذي يرى عدم الخروج على الحاكم الظالم، لا يقر

السكوت على ظلمه، بل قال: إن النصح له فرض كفاية على أهل العلم وذوي الرأي، فإن قام به بعضهم سقط الإثم عن الجميع، وإلا فقد أثموا جميعًا!.. فهو يدعو إلى الطاعة فيما ليس معصية، مع استمرار النصيحة لا إلى السكوت عن المظالم..

وإذا كان عدم الخروج على الحاكم الظالم ظلمًا، فالخروج عليه ظلم أكبر منه، على أن مخالفي أحمد لم يجرؤوا على اتهامه في أمانة علمه، وإنما هم خطَّؤوه – وهذا حقهم في الاجتهاد مثلما هو حقٌ له –، ذلك لأن الإمام لم يكن ممن يتصلون بالخلفاء بل إنه كان يرفض أموالهم، وأبى أن يتولى منصبًا لهم (عبد الرحمن الشرقاوي – أئمة الفقه التسعة – ص ١٧٥، ١٧٦).

***

أحكام تاريخية

على الرغم من أن الفقهاء نشؤوا جميعًا بعد سنوات طويلة من استشهاد الإمام علي (رضي الله عنه) وفي ظل دول معادية عمومًا – على تفاوت في الدرجات – لشيعته، فإنهم قالوا بتصويب علي في حروبه بالبصرة (موقعة الجمل) وصفين والنهروان، وقالوا: إن معاوية وأصحابه بغوا عليه بتأويل أخطؤوا فيه لكنهم لم يكفروا بخطئهم. وإن عليًا أصاب في التحكيم غير أن الحكمين أخطآ في خلع علي من غير سبب أوجب خلعه، وخدع أحد الحكمين الآخر (البغدادي – الفرق بين الفرق ص ٣٤٢).

بل إن ابن حزم – وهو أموي بالولاء وكان أبوه وزيرًا للخليفة الأموي هشام المؤيد في الأندلس – أوجب على معاوية اتباع الإمام علي، وأن عدم اتباعه بغي عليه (الشرقاوي – المرجع السابق ص ٢٥٨).

وقالوا: إن أول من أخرج المنبر من المسجد النبوي هو مروان بن الحكم فأُنْكِر عليه (ابن الأثير الجزري – جامع الأصول ١ / ٣٢٤).

ومع أن الإمام البخاري عاش في العهد العباسي، فقد رفض تصحيح حديث يزعم راويه أن النبي ﷺ بشّر عمه العباس بأن ذريته ستقيم دولة، فقال البخاري: في سنده عبيد بن أبي قرة لا يُتابع على حديثه (ابن كثير – البداية والنهاية ١٠ / ٥١).

فها أنت ترى كيف جهر العلماء المخلصون بما يرون أنه حق، فلم يمالئوا ولم يسكتوا عن الظلم، ولم ينتظروا المهدي، ولعل صمود الإمام أحمد في محنة خلق القرآن في وجه ثلاثة من خلفاء بني العباس، خير شاهد على صدع العلماء العاملين

بما يعتقدون أنه حق، دون أن يغويهم الترغيب، أو يهز صمودهم الترهيب.

وقد كان الإمام مالك بن أنس يشرح لطلبة العلم الحديث الشريف: «ليس على مُسْتَكْرَه يمين»، فثار محمد ذو النفس الزكية – من نسل الحسن بن علي – على أبي جعفر المنصور، لأنه أخذ البيعة لنفسه قسراً فبايعه الناس مُكْرَهين.. وأرسل والي المدينة إلى مالك أن يكف عن الكلام في هذا الحديث وأن يكتمه عن الناس، لأنه يحرضهم على نقض البيعة للخليفة.

لكن مالكًا رفض هذا الأمر الوضيع، وواصل تفسير الحديث غير آبه بتهديد الوالي، الذي أمر بضرب مالك بالسوط، ثم جذبه الزبانية جذبًا غليظًا أدى إلى انخلاع كتفه، وفرضوا عليه الإقامة الجبرية في بيته.. وعندما رأى المنصور نقمة الناس عليه لما فعله بالإمام الجليل، أمر والي المدينة بإطلاق سراحه .. وفي موسم الحج اعتذر الخليفة شخصيًا إلى مالك عما لحق به من أذى، مؤكداً أنه لا علم له بصنيع الوالي. وقد أمر أبو جعفر بحبس الوالي لولا أن عفا مالك عنه!! (الشرقاوي – المرجع السابق ص ٨٤، ٨٥)!.

أي أن هذا الفقيه الكبير أصر على عدم كتمان العلم برغم الأذى الذي وقع عليه، لكنه عفا عن ظالمه لما ارتفع عنه ظلمه ، لأن الإمام لم يبلغ العلم للناس لخصومة شخصية مع أحد، وإنما هو يؤدي أمانة عظيمة يعلم أن الله سيسأله عنها!!.

ولقد كان تأييد ثورات العلويين ضد العباسيين خطراً يكفي للإطاحة برأس فاعله، ومع ذلك فإن أبا حنيفة – كما يروي الزمخشري في الكشاف – كان يفتي سراً بوجوب نصرة زيد بن علي، وحمل المال إليه، والخروج معه على اللص المتغلب المتسمي بالإمام والخليفة (أحمد أمين – ضحى الإسلام ٣ / ٢٧٤)!!.

وأما محمد بن الحسن الشيباني – صاحب أبي حنيفة – فقد رفض أن يفتي

لهارون الرشيد بقتل يحيى بن عبدالله بن حسن – أخي محمد النفس الزكية – الذي ثار على الخلافة، ثم قبل بعرض الرشيد الصلح طالبًا أمانًا بخط الرشيد الذي أجابه إلى طلبه، فلما قدم يحيى حبسه الرشيد، واستفتي الفقهاء والقضاة في نقض العهد، فأفتى بذلك بعضهم وأبى آخرون منهم محمد بن الحسن (أحمد أمين – المرجع السابق ٣ /٢٩٣)!!.

* * *

حتى مع الحاكم العادل

يعتقد علماء الحديث أن الذهاب إلى بيوت الحكام وقبول جوائزهم – لم يقصروا الأمر على الظَّلَمة منهم! – يجرح العدالة!! (أبو شهبة ص ٣٤)، وذلك خشية تأثيرهم على من يروي الحديث، فيجاريهم بالزيادة أو النقص أو التحريف ليرضي أهواء الفاسدين منهم!.

وهذا بالمناسبة يفحم كل أفاك يزعم أن علماء الحديث وضعوا الأحاديث المزورة لإرضاء شهوات الحكام وأغراضهم الخاصة، فأنت ترى تجريحهم من يتردد على بيوت الحكام ويقبل الأموال منهم، مع أن الأمرين ليسا محرمين شرعًا، ودون أن يكون الحاكم متّهمًا عندهم أصلاً!! أجل، فإلى هذا الحد وصل حرصهم على نقاء سنة نبيهم، لأنها دين.

وصدق أمير المؤمنين الإمام علي (رضي الله عنه) إذ قال: « قصم ظهري رجلان: عالِم متهتك وجاهل متنسك، فالجاهل يغر الناس بتنسكه، والعالِم يغرّهم بتهتكه »!!.

على أن زيارة الحكام العادلين الملتزمين شرع الله جائزة – إن لم تكن مندوبة – إذا كانت لتشجيع هؤلاء على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه. أما الظالمون المعرضون عن الدين، فإن أحوال مواجهة العلماء لهم – كما يقول الإمام أبو حامد الغزالي– ثلاث هي:

١ ـ الدخول عليهم مذموم جداً وفيه تغليظات وتشديدات.

٢ ـ دخول السلطان الظالم على العالِم زائراً، فجواب السلام لابد منه، وعلى

العالم أن ينصحه ويرشده إلى طريق المصلحة وفق الشرع.

٣ ـ أن يعتزلهم، وهو الواجب، مع بغضهم على ظلمهم، ولا يثني عليهم.

ويجيب الغزالي من يقول: لكن علماء السلف كانوا يدخلون، بقوله: نعم.. تَعَلَّمِ الدخول منهم ثم ادخل .. ويروي بعد ذلك وقائع مثيرة عن قوة النصح من هؤلاء العلماء للحكام، منها – بإيجاز– دخول طاووس اليماني على هشام بن عبدالملك في مكة المكرمة – بناء على طلب الأخير–، فقد خلع طاووس نعليه بحاشية بساطه وقال له: السلام عليك يا هشام، ثم جلس بإزائه!.

غضب الخليفة الأموي حتى همَّ بقتله لولا من ذكّروه بأنه في البلد الحرام والشهر الحرام. ولما عاتبه هشام على تصرفاته قال طاووس: أما خلع نعلي بحاشية بساطك فإني أخلعهما بين يدي رب العزة خمس مرات كل يوم ولا يغضب عليَّ.

وأما أني لم أقبل يدك فلأن ذلك غير مشروع. وأما أني لم أسلّم عليك بإمرة المؤمنين، فليس كل الناس راضين بإمرتك فكرهت أن أكذب، وأما أني لم أخاطبك بكنيتك فإن الله سمى أنبياءه وأولياءه فقال: يا داود، يا يحيى، يا عيسى.. وكنى – سبحانه – أعداءه فقال: « تبت يدا أبي لهب ». وأما جلوسي بإزائك فإني سمعت أمير المؤمنين عليًا (رضي الله عنه) يقول: إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار فانظر إلى رجل جالس وحوله قوم قيام!! (البدري – المرجع السابق – ص ١١٥ – ١١٧).

* * *

أعطيات الحكام

اختلف العلماء في قبول مِنَح الحكام وأعطياتهم إلى:

١ ـ **القسم الأول**: يرفض أخذ المال من الحاكم ويبتعد عنه، ومنهم: أحمد بن حنبل، وأبو حنيفة وسفيان الثوري وابن المسيب والفضيل ابن عياض والطبري.

٢ ـ **القسم الثاني**: كانوا يأخذون الأعطيات لينفقوها على طلبة العلم الفقراء – فهم لم يكونوا في حاجة إليها، ولا يرون فيها حرمة ولا كراهة لأنها حق لهم لا منّة من الحاكم! – ولم يكن قبولهم المال مانعًا لهم من نصح الحكام والإنكار عليهم. ومن هؤلاء بعض أئمة أهل البيت كالإمام جعفر الصادق (حظ بني هاشم من الأموال) والإمام الشافعي (سهم بني المطلب من الغنيمة)، وبعض العلماء كالحسن البصري ومالك بن أنس.

هذا عندما تكون أكثر أموال الحاكم حلالاً، ولذلك أفتى الإمام الغزالي بتحريم أموال السلاطين في زمانه لأنها حرام كلها أو أكثرها، ولأن الحكام في عصره لم يعودوا يعطون المال إلا لمن يمدحهم وهم لا يستحقون، ويعينهم على ظلمهم، ويتستر على مقابحهم! (البدري – المرجع السابق ص ١٢٢ – ١٢٨).

* * *

عند أحمد أمين

تحدث والد صاحبنا عن «المهدي» (ضحى الإسلام ٣ / ٢٣٥ – ٢٤٦) ومما قاله: من عقائد الشيعة البارزة الاعتقاد في المهدي، وأول ما نعلم من إطلاق كلمة «المهدي» للدلالة على إمام منتظر، أن كَيْسان مولى علي بن أبي طالب أطلقها على محمد بن الحنفية (وهو ابن الإمام علي، لكن أمه من بني حنيفة فنُسب إليها). وتكرر الأمر نفسه على يد المختار بن أبي عبيد الثقفي.. وإنَّ زَعْم الكيسانية أن محمد بن الحنفية غائب – لم يمت! – وسيعود، هو أساس فكرة الإمام المنتظر.

ولم يروِ البخاري ومسلم شيئًا من أحاديث المهدي، مما يدل على عدم صحتها عندهما..

وينقل أحمد أمين عن ابن خلدون قوله: «وقد أجهد رجال الحديث أنفسهم في فحص سند هذه الأحاديث، وأبانوا ما فيها من ضعف رجالها».

وانتشرت فكرة المهدي المنتظر في جو العصر الأموي، وكان أكثر دعاتها من الشيعة، وإن كان خالد بن يزيد بن معاوية قد ابتكر مهدياً آخر يلقب بـ«السفياني المنتظر».

ثم كان للعباسيين مهدي ثالث، وربما كان ذلك وراء تسمية المنصور أحد أبنائه باسم «المهدي»..

ويعزو أحمد أمين انتشار الفكرة إلى يأس الشيعة من الخلافة، وإلى يأس خالد ابن يزيد لما خرج الحكم من يده إلى مروان بن الحكم!! أما عند العباسيين فلكي يحاربوا خصومهم بالسلاح نفسه.

والزيدية – من الشيعة – ينكرون المهدي والرجعة إنكاراً شديداً.

ويرى صاحب «ضحى الإسلام» أن قصة المهدي خرافة ترتب عليها كثير من المفاسد، من أهمها خضوع الناس للأوهام، فهي لا تتفق وسنة الله في خلقه، لأنها قعدت بالناس عن إصلاح الحكم وتحقيق العدل، فالحاكم يُفْسِد والشعب يحلم وحالة الأمة تسوء.

حتميات مثقوبة

مهما كان رأينا في وجهة نظر أحمد أمين، فإنها تظل قابلة للمناقشة والأخذ والرد والتنقيح، لأنها بخلاف أكذوبة ابنه الذي نسب إلى الفقهاء تسويغ ظلم الحكام – إن لم يكن: سرورهم به! – بحجة انتظار المهدي، كما زعم أن علماء الأمة «عشقوا» ذلك الجور لأنه يثبت صحة ما أخبر به الرسول ﷺ!!.

وقد رأينا من الحقائق الدامغة ما يكفي لنسف أسطورته المتخيلة من جذورها، لأن العلماء مختلفون في قبول الأخبار الواردة في المهدي، ومن ارتضاها منهم، لم يقبل بظلم الحكام وإنما أنكره بقلبه ولسانه – وأحيانًا بيده كما فعل سعيد بن جبير–!.

كما أن الشيعة الذين يؤمنون بالمهدي – باستثناء الزيدية – لم يتوانوا عن الثورة كلما سنحت لهم الفرصة، في العهدين الأموي والعباسي على حد سواء!!.. بل إنهم أقاموا على يد الصفويين دولة قوية ظلت تناوش العثمانيين طويلاً!.

ناهيك عن إطاحتهم – في عصرنا الحالي – بعرش الطاووس (الشاه المتجبر محمد رضا بهلوي) !! لست أرمي من وراء ذلك إلى تأييد فكرة المهدي ولا إلى معارضتها، وإنما أهدف إلى تبيان سقوط الحتميات في مجال الحياة الإنسانية القائمة على إرادة حرة، لا تتقيد بجبريات نظرية اخترعها خيال بعض البشر، وخصوصًا أولئك الذين يرومون تشويه التاريخ الإسلامي لأغراض في نفوسهم غير شريفة، إذ يزيفون مفهوم القضاء والقدر تارةً، ليقولوا: إن المسلمين جميعًا فهموه في كل عصورهم على أنه خنوع واستسلام وتواكل!!.

كما يقيمون علاقة مفتراة بين انتظار المهدي وتسويغ الأمة المزعوم للجور

السياسي، مع أن تاريخها مليء بمواقف مشرفة تنطق بعكس أباطيلهم، سواء أكانت مواقف علماء أفذاذ في وجه حكام فَجرَة، أو حركات شاملة تتصدى للظلم الداخلي أو للغزو الخارجي!.

بل إن اليهود الذين ظلوا ينتظرون نزول المسيح - وفقًا لمعتقداتهم - أقاموا دولتهم الظالمة في فلسطين، وتخلوا عن انتظارهم الذي دام أكثر من ألفي سنة!!.

* * *

مواقف ناصعة

يؤسفني جداً أن المجال ضيق للغاية، أمام الصور المشرقة الغزيرة لمواقف علمائنا العاملين في حقب التاريخ الإسلامي المختلفة.. فهي تملأ كتب التاريخ والتراجم والسِّيَر، فضلاً عن الكتب التي صنفت لهذا الغرض النبيل بصفة خاصة، فلم تقصر على مواقف عالِمٍ معين. ومن أجمل ما قرأت في هذا المضمار كتاب «الإسلام بين العلماء والحكام» لعبد العزيز البدري، وكتاب (الأزهر بين السياسة وحرية الفكر) للدكتور محمد رجب البيومي، وكتاب «أئمة الفقه التسعة» لعبد الرحمن الشرقاوي. هذه الكتب الثلاثة هي المصدر الأساسي الذي اقتبست عنه ما سأورده هنا من وقفات للحق خالدة الذكر.

وأسجل لعبد الرحمن الشرقاوي اليساري الجاهر بيساريته، أنه أنصف في كتابه الأئمة الكرام الذين تناولهم في كتابه المذكور، الأمر الذي يزيد من فجيعة المرء بـ «حسين أحمد أمين» الذي سلك العكس فحاول تشويه الفقهاء والخلفاء والصحابة والتابعين بل وتاريخ الأمة كله منذ بعثة المصطفى ﷺ إلى يوم الناس هذا، في حين أنصفهم كاتب ماركسي، فأين يصبح موقع «المسلم الحزين»؟ وما الذي سيقوله مادحوه المبالِغون لرب العالمين يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم؟ إن كانوا جاهلين بحقيقة الكتاب، فكيف يثنون على ما يجهلون، وإن كانوا عارفين بهويته فهم شركاء لصاحبه!.

● **سعيد بن المسيب**: تابعي جليل بل كان يسمى - بحق - «إمام التابعين» أبوه وجده صحابيان. استشهد جده في معركة «اليمامة» أثناء حروب الردة. كان سعيد يشارك في الجهاد في عصره، حتى بعد أن كبر عمره وفقد إحدى عينيه.

تلقى العلم عن عدد جمٍّ من فقهاء الصحابة، وكان يفتي وبعض الصحابة أحياء!.

اشتهر سعيد بالجرأة في قول الحق لا يخشى في الله لومة لائم، حتى أزعجت مواقفه خلفاء بني أمية، لاسيما أنه كان يرفض مخصصاته من بيت المال – وهي تشمل كل مسلم – حتى يفتح الله بينه وبين بني أمية! ولما كتب عبد الملك بن مروان ولاية عهده لابنه الوليد ثم لسليمان من بعده، رفض سعيد أن يبايع.. وقد ضُرب بالسياط!! وكان الوالي قد ساومه على أن يسكت فلا يقول لا، ولا يقول: نعم، فأبى.. وعرض عليه ألاّ يذهب في يوم البيعة إلى المسجد فأبى، وعرض عليه مغادرة المدينة يومًا فأبى (البدري – ص ١٣٥ وما بعدها).

ولجأ السياسي المحنك عبد الملك إلى وسيلة ذكية، فطلب من سعيد أن يزوج بنته للوليد بن عبد الملك، أي: ولي العهد والخليفة المقبل، لكن سعيدًا أبى هذه المصاهرة، حرصًا على آخرة ابنته، ولكي لا يدع للأمويين منفذًا عليه قد يلقي ظلالاً من الشك على صدعه بالحق في وجه انحرافاتهم!. والذي آلم الوليد أكثر من الرفض، أن سعيدًا زوَّج ابنته لتلميذه الفقير المُعْدِم «أبي وداعة»!.

وسيرة سعيد الناصعة تبرئ صحابيًا جليلاً وتابعيًا كريمًا تلقيا من افتراءات غلاة المستشرقين وأتباعهم المتغربين أوفر نصيب!.

الصحابي هو أبو هريرة الذي تزوج سعيد بنته، وكان سعيد يروي الحديث عن أبي هريرة.. فلو كان أبو هريرة كما صوره جولدزيهر وشاخت ثم أحمد أمين فأبو رية فحسين أحمد أمين، من أنه يضع الأحاديث لبني أمية، لما روى عنه سعيد الذي علمنا طرفًا من وقفته الصريحة ضد الأمويين!.

سعيد لم يسكت على الأصل ذي السلطة (بني أمية)، أفيسكت على والد زوجته؟ والحقيقة هي أن أبا هريرة روى أحاديث عدة في فضائل علي والسبطين

الحسن والحسين، وهو ما لا يرضي بني أمية! بل إن أبا هريرة اصطدم مع مروان بن الحكم والي المدينة الذي اعترض على رغبة المسلمين هناك في دفن الحسن بن علي (رضي الله عنهما) بجوار جده المصطفى ﷺ .. ومروان بن الحكم هو أول من حاول التشكيك في مرويات أبي هريرة عن النبي (أي أن أمويًا مسؤولاً هو الذي بدأ الأكذوبة التي يتمسك بها المستشرقون والمتغربون، فكيف يكون أبو هريرة ممن يضعون الحديث لبني أمية؟) .. واحتدم النقاش بين الرجلين حتى اضطر أبو هريرة إلى تعيير مروان بأنه من الطلقاء (الذين أسلموا بعد فتح مكة)!!.

وبالمناسبة فإن الأحاديث المنسوبة إلى أبي هريرة في فضل معاوية هي أحاديث موضوعة على أبي هريرة!!! (أبو شهبة ص ١٨٨، ١٨٩).

● **الزهري**: ابن شهاب الزهري، هو التابعي الفاضل الذي تبرئه – أيضًا– سيرة سعيد بن المسيب من الافتراءات الوضيعة التي قيلت في حقه، فالزهري تتلمذ على سعيد الصدّاع بالحق، فضلاً عن تتلمذه على عدد من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عمر...، وإن كان التصاقه بسعيد هو الأطول (ثماني سنوات) والأبعد أثراً في علمه وفقهه، لاسيما أنه روى الحديث النبوي عن سعيد. فهل كان سعيد الذي أرّق بني أمية هو الذي يضع الأحاديث المكذوبة لبني أمية؟ أم أنه تغاضى عن الزهري المتهم بتلك الفرية الدنيئة؟...و لقد فندت من قبل أسطورة الوضع في حديث « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »..

ولنلاحظ أن العباسيين الذين نبشوا قبور بني أمية لم يعيبوا على الوليد بناء مسجد الصخرة، بل إن المأمون حاول نسبة بنائه إلى نفسه!! والعباسيون الذي انتقموا فعلاً وقولاً من كل أعوان بني أمية لم يمسُّوا الزهري بكلمة سوء، وإنما ظل الرجل عالمًا جليلاً يروى عنه!!.

علماً بأن الكذاب جولدزيهر وأتباعه من المتغربين تجاهلوا حقيقة تاريخية هي أن الزهري تعرف إلى عبد الملك بن مروان بعد مقتل ابن الزبير بسبع سنوات، في حين أن الفرية تزعم أن حديث شد الرحال إلى المساجد الثلاثة وضعه الزهري أيام تمرد ابن الزبير على عبد الملك!!! (السباعي – السنة ومكانتها ص ٢١٨).

والآن أضيف أن من بين أصح الأسانيد عند رجال الحديث: [الزهري عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ] فأين بنو أمية أيها الحاقدون الكاذبون؟.. وفي كثير من الأحاديث ترى السند التالي: [الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة]!! أي أن بين الطرفين رجلاً مشهوراً بجفائه لبني أمية!!! (انظر: ابن الأثير – جامع الأصول – ١ / ١٥٤).

والمضحك من أكاذيب القوم أن حديث شد الرحال، وهو الحديث الصحيح الذي اتهموه بأنه موضوع، قد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب المزعج رقم واحد لحكم عبد الملك، فضلاً عن أن سعيداً مات بعد مصرع ابن الزبير بعشرين سنة!!! (السباعي – المرجع السابق ص ٢١٩).

والزهري المفترى عليه، روى في عهد بني أمية حديثاً يعلي من شأن العباس بن عبد المطلب (الكاندهلوي – حياة الصحابة ١ / ١٠٥).

وقد استفز التشويه الزائف لسيرة الزهري، المستشرق « هورو اتش » – أو: هوروفتس – فكتب في مجلة الثقافة الإسلامية (ج٢ ص ٣٧، ٣٨) رداً على أكاذيب جولدزيهر عنه، مؤكداً أن الزهري كان كثيراً ما يختلف مع عبد الملك بحدة، وأن الزهري أرفع من أن يضع أو يفتري (د. السلفي – السنة: حجيتها ومكانتها – ص ٢٥٠).

ولما حاول هشام بن عبد الملك الافتراء على الإمام علي بن أبي طالب بأنه هو

الذي تولى كِبْر حديث الإفك عن عائشة أم المؤمنين، قال له الزهري: إن الذي تولى كبره هو عبد الله بن أُبّي زعيم المنافقين في المدينة. فقال هشام: كذبت.

قال الزهري: أنا أكذب! لا أبالك!! فو الله لو نادى منادٍ من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت!! (السلفي – المرجع السابق ص ٢٥٣)!! فهل هذا الدفاع الحق عن الإمام علي يلتقي مع الأكذوبة الرخيصة عن وضع الزهري الحديث لنصرة الأمويين بالباطل؟!.

وهنالك وقفة أخرى لا تقل عن هذه شجاعةً في قول الحق. فقد أحاط بعض المنافقين بالخليفة الوليد بن عبد الملك وزعموا له أن الله – تعالى – يدوِّن حسنات الخليفة ولا يحاسبه على سيئاته!! وأيدوا باطلهم بتحريف نصوص وافتراء أحاديث يرفضها علماء الحديث قاطبة..

فلما دخل الزهري على الوليد سأله هذا عن صحة ما زعموه فقال الزهري:

يا أمير المؤمنين هذا حديث باطل.. أنبيٌّ أكرم على الله أم خليفة؟ قال الوليد:

بل النبي أكرم. قال الزهري: فإن الله – تعالى – يقول لنبيه وخليفته داود (عليه الصلاة والسلام): ﴿**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ** (٢٦)﴾[1].. فقال الوليد: صدقت، وإنا لله وإنا إليه راجعون.. إن الناس ليغوروننا عن ربنا.. ثم أمر بطرد المنافقين من مجلسه! (المستشار: حسن الحفناوي – جريدة الاتحاد «الظبيانية» – ١٥ / ٤ / ١٩٩٠م ص ١٢).

---

(١) سورة ص: الآية ٢٦.

● **الأوزاعي**: هذا الفقيه الجليل الذي افترى عليه «سيدهم» شاخت بأنه يضع أحاديث نبوية مكذوبة، سأله عبد الله بن علي (أبو العباس السفاح!! أجل: السفاح) بعد أن قضى على الدولة الأموية: يا أوزاعي ما ترى فيما صنعناه من إزالة أيدي أولئك الظَّلَمة عن العباد والبلاد؟ أجهاداً ورباطًا هو؟ .. فأجابه الأوزاعي الورع بحديث النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإن لكل امرئ ما نوى... الحديث».. فامتعض السفاح ثم سأل: ما تقول يا أوزاعي في دماء بني أمية؟ فقال الأوزاعي: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة».. فازداد السفاح غضبًا ثم قال: ما تقول في أموالهم؟ قال الأوزاعي: إن كانت في أيديهم حراماً فهي حرام عليك، وإن كانت حلالاً فليس تحل لك..

هنالك رأى السفاح أن يشتري سكوت الأوزاعي فعرض عليه تولي القضاة، لكن الإمام المدرك للمسؤولية الحريص على آخرته، اعتذر! (البدري ص ٨٣، ٨٤).

● **الحسن البصري**: دعا عمر بن هبيرة فقهاء الأمصار فأخذ يسألهم واحداً واحداً عما يصادره من أموال الثائرين مصادرة مؤقتة، زاعماً أن الخليفة حين يعلم بذلك يأمره بعدم ردها.. فقال له الحسن البصري – من قصة طويلة –: إن الله أحق أن يطاع، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.. فاعرض كتاب أمير المؤمنين على كتاب الله، فإن وافقه فخذ به، وإن خالفه فانبذه! إن الله يمنعك من يزيد (أي: الخليفة) وإن يزيد لا يمنعك من الله!! (البدري ص ٩٠ – ٩١).

وإن من أمانة هؤلاء الرجال الأفذاذ، أن راوي هذه الواقعة هو الشعبي، الذي لم يَدَّعِ البطولة لنفسه، بل إنه كان أميناً حين ذكر لنا جوابه هو على سؤال ابن هبيرة المشهور ببطشه، فقال: قلت: أصلح الله الأمير، إنما السلطان والد يخطئ ويصيب..

فسر ابن هبيرة بقولي وأعجب به!!. أهؤلاء يكذبون أم الكذاب هو من يتهمهم بنقيض حقيقتهم؟!.

● **ابن أبي ذويب**: سأله أبو جعفر المنصور عن الحسن بن زيد واليه على المدينة (والوالي حاضر في المجلس!) فقال: أشهد أنه يحكم بغير الحق ويتبع هواه.

فقال الحسن: يا أمير المؤمنين اسأله عن نفسك. فقال أبو جعفر لابن أبي ذؤيب: ما تقول فيّ؟ قال: تعفيني يا أمير المؤمنين. قال: أسألك بالله إلا أخبرتني. قال: تسألني بالله كأنك لا تعرف نفسك؟ قال: والله لتخبرنّي.

قال: أشهد بالله أنك أخذت المال من غير حقه فجعلته في غير أهله، وأشهد أن الظلم ببابك فاشٍ. فجاء أبو جعفر من موضعه حتى وضع يده في قفا ابن أبي ذؤيب فقبض عليه ثم قال: أما والله لولا أني جالسٌ هاهنا لأخَذَتْ فارس والروم والديلم والترك بهذا المكان (أي: بقفاه). فقال ابن أبي ذؤيب: يا أمير المؤمنين قد ولي أبوبكر وعمر فأخذا الحق وقسما بالسوية وأخذا بأقفاء فارس والروم وأصغرا أنوفهم!. فخلى أبو جفعر قفاه قائلاً: والله لولا أني أعلم أنك صادق لقتلتك! (البدري ص ٩٢).

● **محيي الدين النووي**: لما خرج الظاهر بيبرس إلى قتال التتار بالشام طلب من العلماء أن يفتوه بجواز أخذ مال الرعية لتجهيز المقاتلين، لكن النووي امتنع.

فلما استفسره الظاهر عن السبب قال: سمعت أن عندك ألف مملوك لكل مملوك حياصة من ذهب، وأن عندك مئتي جارية لكل جارية حُقٌّ من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله، وظلت حاجة الجيش إلى المال قائمة، فإني أفتيك حينذاك بأخذ المال من الرعية. فغضب الظاهر وأمره بالخروج من دمشق، فخرج النووي إلى بلده (نوى).. لكن العلماء أوضحوا للظاهر مكانة النووي وتأثيره في الناس، فأصدر قراراً برجوعه،

لكن الشيخ امتنع وقال: لا أدخلها والظاهر فيها!! (البدري ص ١٠١).

● **العز بن عبد السلام**: اشتهر بلقب رفيع هو «سلطان العلماء» لشدته في الحق، وقد عاش في فترة تاريخية عصيبة هي فترة الحروب الصليبية.

حمل على فقهاء البلاط المنافقين، وأفتى بتحريم بيع الصليبيين أي سلعة، وكان الخائن إسماعيل قد سمح لهم بدخول دمشق وشراء السلاح منها، فأعلن العز من على المنبر أن إسماعيل خائن، ثم وقّع فتوى ابن الحاجب بخلع إسماعيل الذي نفى الشيخ إلى القدس حيث سجن هناك.

وفي مصر أفتى العز ببيع أمراء المماليك وفيهم نائب السلطنة، وباعهم فعلاً ورد أموالهم إلى بيت مال المسلمين!!.

وحث العلماء على قيادة الجهاد ضد الصليبيين فخرجوا معه إلى دمياط حيث نصرهم الله على الغزاة، وأسروا ملك فرنسا لويس التاسع! (الشرقاوي ٢٩١ + ٣٣٩) و(البدري ١٩٠– ١٩٨).

وفي مصر كرر العز مع قطز موقف النووي مع بيبرس، فاعترض على فرض ضرائب على الشعب لتجهيز جيش يصد زحف التتار، طالبًا أن تباع ثروات السلطان لتنفق على الجيش، فإن عجزت تفرض الضرائب (الشرقاوي ص ٣٣٧).

● **ابن تيمية**: عاش مجتهدا مجدداً في عصر الجمود والتزمت المذهبي، ولذلك فقد تآمر عليه المتعصبون واستَعْدَوا السلطات ضده، فنكلت به.. وسلوك مخالفيه ليس من أخلاق المسلمين – فضلاً عن أخلاق العلماء – وقد سُجِن نتيجة مؤامراتهم في دمشق والقاهرة أكثر من مرة.

ومع ما جَرُّوه عليه من محن، فإن الرجل الورع يقول عن مخالفيه الذين تسببوا

له بالأذى لمجرد مخالفته لهم في الفقه: «ولا يخلو الرجل – منهم – من أن يكون مجتهداً أو مخطئاً أو مذنبًا، فالأول مأجور مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد معفو عنه، والثالث يغفر الله لنا وله ولسائر المؤمنين»!!.

ولما انتصر له السلطان الناصر ابن قلاوون، قال له الشيخ عن الذين تآمروا عليه: دماؤهم حرام عليك ولا يحل لك إيذاؤهم، فقال السلطان: إنهم آذوك وأرادوا قتلك مرارًا!! فقال الشيخ: «من آذاني فهو في حِلّ، ومن آذى الله ورسوله، فالله ينتقم منه وأنا لا أنتصر لنفسي»!.. والأعجب من ذلك أنه أصر على أن يشفع لخصومه عند السلطان!.

وعاد الشيخ إلى دمشق لكن ليجاهد التتار مع السلطان الناصر الذي قاد جيش المسلمين لمحاربة هؤلاء الغزاة!! ومعركة «شقحب» تشهد لهذا العالم الجليل، أنه فارس مجاهد، جمع بين العلم والعمل والجهاد بالنفس..

وقد استفز الرجل باجتهاده ومخالفته الأئمة الأربعة في بعض المسائل، استفز المتعصبين المذهبيين الذين يجعلون التقليد دينًا حتى لمن بلغ مرتبة الاجتهاد! كما استعدى الشيخ بحرصه على تنقية عقائد الناس ومسالكهم من الشركيات والبدع، استعدى المستفيدين وهم كُثُر، فتآمر الطرفان عليه حتى أعيد إلى السجن حيث توفي هناك. وقبل وفاته بعشرين يومًا زاره وزير دمشق في محبسه وطلب منه أن يحله مما عساه يكون قد وقع منه، فقال: «إني أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق!! وأحللت السلطان المعظم الملك الناصر من حَبْسِه إياي لكونه فعل ذلك مقلِّداً معذوراً ولم يفعله لهوى نفسه، وقد أحللت كل أحد ما بيني وبينه إلا من كان عدواً لله ورسوله ﷺ» (البدري ١٩٨ – ٢٠٨).

● **السرهندي**: عام ٩٦٣هـ تولى حكم الهند «جلال الدين أكبر» وهو مغولي

من سلالة تيمور لنك، اضطهد المسلمين وادعى أن نبوة محمد ﷺ عمرها ألف عام وانتهت ليبدأ عصره هو في الألف الثاني!. واخترع ديناً جديداً ملفقاً من ديانات مختلفة سماه «الدين الإلهي»..

واضطهد كل من استمسك بدينه ورفض كفره الصريح، فعمد إلى قتله أو سجنه.

وحرم هذا المرتد ذبح البقر والتاريخ الهجري، وأباح الخمر ولحم الخنزير وصار يصلي على طريقة البراهمة موجهاً وجهه شطر الشمس (لاحظوا كم الإسلام «المستنير» قديم!!).

في هذا الوضع الأليم عاش الشيخ «أحمد بن عبد الأحد الفاروقي السرهندي» – رحمه الله – الذي رفض أسنى المناصب في هذه الدولة الكافرة، ودعا بكل قوته المسلمين إلى التمسك بدينهم، ومعاداة السلطان المرتد.

ولما هلك الطاغية أكبر خلفه ابنه «جهان كير» الذي كان صالحاً لكن حاشيته خافوا على مكاسبهم في عهد أبيه، فأوغروا صدر الملك على السرهندي حتى استدعاه ليختبره.. فلما دخل الشيخ رفض السجود للملك – وكانت هذه العادة الهندوكية التي لا يقرها الإسلام قد سادت هناك – فغضب السلطان وأمر باعتقاله.

ولما تبين للملك أنه أخطأ، أفرج عن الشيخ واعتذر منه، وأصدر أوامره بتصحيح كل تشريعات والده الخارجة على الإسلام، كما منع الملك أن يسجد له الداخلون عليه (البدري ٢٠٨ – ٢١٤).

● **ابن دقيق العيد**: تولى منصب قاضي القضاة في ظل استبداد المماليك، فكان شوكة في حلوقهم، يوقفهم عند حد العدل رغم أنوفهم.

رُفِعَت إليه مرة قضية تاجر ثري مات وليس له وارث، فجاء نائب السلطنة (منكوتمر) بشاب قَدَّمه على أنه شقيق الميت، ليرثه ثم يستولي منكوتمر على الميراث، ويعطي الشاب المزور مكافأة يسيرة. لكن ابن دقيق العيد اكتشف المؤامرة ورفض – طبعًا – أن يورث الشاب، وتدخل منكوتمر بأبهته وسلطته وألح، فجمع ابن دقيق العيد قضاة القاهرة وعزل نفسه أمامهم. ولما وصلت الضجة إلى السلطان وبخ نائبه، وحلف على الشيخ أن يعود إلى عمله، وليس لنائب السلطنة معه أي كلام.

رجع الشيخ إلى منصبه وأرسل إلى جميع القضاة في أنحاء مصر ألاّ يستجيبوا إلا للحق، وأن وقفته كانت ليضرب لهم المثل بنفسه، وأن عليهم أن يعلموا أن المنصب زائل، وأن الله – عزوجل – لا تخفى عليه خافية .. (د. البيومي ص ١٨).

● أخبار موجزة:

أجدني مضطراً بسبب ضيق المجال إلى الإشارة الموجزة:

١ ـ محنة الأئمة الأربعة مع الحكام وكذلك سعيد بن جبير والإمام جعفر الصادق والإمام البخاري (البدري: ١٢٩ – ١٩٠).

٢ ـ جهاد العلماء في الحروب (الشافعي – البخاري – عبد الله بن المبارك – ابن الفرات – ابن تيمية – أحمد بن عرفان الهندي – عز الدين القسام – الأمير عبد القادر الجزائري – المهدي في السودان – عمر المختار – علماء العراق في ثورة العشرين) (البدري: ص ٢٢٢ – ٢٤٤).

٣ ـ الشيخ زكريا الأنصاري يقف في وجه (قانصوه الغوري) سلطان المماليك المستبد (د. البيومي ص ١٨، ١٩).

٤ ـ الذين كتبوا تاريخ مصر بأهوائهم يتجاهلون ما رواه الجبرتي عن جهاد

المصريين وعلماء الأزهر بالذات (المرجع السابق ص ٢٣).

٥ ـ الشيخ الدردير يقود مظاهرة ضد المماليك الذين نهبوا دار أحد المواطنين (المرجع السابق ص ٢٦، ٢٧).

٦ ـ سليمان الحلبي (الطالب السوري في الأزهر) يقتل كليبر بالتنسيق مع أربعة أزهريين آخرين (د. بيومي ص ٤٠).

٧ ـ الفرنسيون المحتلون يقتلون خمسة من مشايخ الأزهر حرضوا المصريين على الثورة (المرجع السابق ص ٤٢).

٨ ـ عمر مكرم والعلماء يخلعون الوالي خورشيد بالقوة (ص ٤٤).

٩ ـ اختار العلماء محمد والي بعد الوالي المخلوع على أن يحكم بالشرع، فلما ظلم اعترضوا على ظلمه فسجنهم ونفى عمر مكرم إلى دمياط (ص ٥٢).

١٠ ـ الجبرتي (وهو أزهري) يفضح سياسات محمد علي (ص ٥٣).

١١ ـ شيخ الأزهر إبراهيم الباجوري يحتج على الخديوي عباس لظلمه بعض الأقباط (ص ٦٠).

١٢ ـ العلماء بقيادة الشيخ محمد عليش يدافعون عن أحمد عرابي (ص ٧١، ٧٢).

١٣ ـ علماء الأزهر يفتون بمروق الخديوي توفيق وخيانته (ص ٧٣).

١٤ ـ بعد فشل ثورة عرابي ودخول جيش الاحتلال الإنجليزي، سُحب العلماء على وجوههم لمناصرتهم عرابي، وقد مات الشيخ محمد عليش في المستشفى نتيجة تعذيبه وهو شيخ طاعن في السن.. ومنهم من نُفِي

وصودرت أمواله (ص ٧٥، ٧٦).

١٥ ـ عباس محمود العقاد (مؤرخ سعد المعجب به) يعترف بأن سعداً فوجئ بمظاهرة الأزهر التي أطلقت شرارة الثورة المصرية عام ١٩١٩م التي نسبت إلى سعد زغلول نفسه، وعبد العزيز فهمي – أحد أعضاء الوفد الأول – يستنكر المظاهرة ويفضّل معالجة الأمور بهدوء (ص ٨٩).

١٦ ـ علماء الأزهر يطوقون مؤامرة إنجليزية لشق وحدة الشعب المصري، إذ روّج الإنجليز لادعاء أن الأقباط ليسوا مع الثورة، فأحبط علماء الأزهر هذه المؤامرة (ص ٩١).

١٧ ـ الشيخ المراغي – شيخ الأزهر – ينادي في الحرب العالمية الثانية بحياد مصر التي لا مصلحة لها في الحرب إلى جانب الحلفاء في حين أن الإنجليز – وهم من الحلفاء – يحتلونها، كما ليس لها مصلحة في الحرب إلى جانب الألمان فهم كالإنجليز مستعمِرون أولاً وأخيراً. وتضج الحكومة ويغضب البريطانيون من موقف الشيخ (ص ١٦٣).

١٨ ـ ابن باديس (١٣٠٨هـ/ ١٨٨٩م – ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠م) مصلح ومجاهد جزائري قاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ضد الاحتلال الاستيطاني الفرنسي الذي حاول إغراءه بالمناصب – دون جدوى – رفض في الحرب العالمية الثانية تأييد فرنسا ضد ألمانيا وإيطاليا ونوى إشعال ثورة شاملة ضد الفرنسيين، فسارعوا إلى فرض الإقامة الجبرية عليه في قسطنطينة (جريدة الشرق الأوسط – العدد ٤١٥٧ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٩٠م).

١٩ ـ عبد الكريم الخطابي : مجاهد مغربي، تلقى تعليماً شرعيًا وعصريًا. تولى منصب قاضي القضاة في مليلة عام ١٩١٥م. عارض الاحتلال الإسباني

علناً فاعتقلوه حتى فر من سجنه عام ١٩١٨م. عبأ الناس للجهاد ضد الغاصبين فهزمهم في «أنوال» في أول مواجهة له معهم. وأسس جمهورية الريف وانتصر ثانية على الإسبان عام ١٩٢٤م ثم زحف بقواته على الأراضي المغربية التي تحتلها فرنسا فاتحد الجيشان الاستعماريان الفرنسي والإسباني ضده، فاضطر عام ١٩٢٦م إلى الاستسلام حيث نفي إلى المحيط الهندي. عاش في مصر منذ ١٩٤٧م ونشط في لجنة تحرير المغرب العربي.

بعد استقلال المغرب دعاه الملك محمد الخامس ليعود إلى وطنه بعد أن تحرر، لكنه أصر على عدم العودة قبل أن يتحرر كامل تراب شمال أفريقيا.

توفي في القاهرة عام ١٩٦٣م! (الشرق الأوسط – العدد ٤١٦٤ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩٠م).

٢٠ ـ وقف علماؤنا المخلصون ضد الطغاة مراراً، مدافعين عن مواطنيهم غير المسلمين، فابن تيمية رفض أن يطلق التتري «قطلوا شاه» أسرى المسلمين دون أهل الذمة من يهود ونصارى.

أما الإمام الأوزاعي فقد شكا والي جبل لبنان صالح بن علي بن عبد الله بن عباس (وهو من أقارب الخليفة) شكاه إلى الخليفة، لأنه أجلى جماعة من أهل الذمة لخروج نفر منهم على عامل الخراج، فأصر الأوزاعي على أنه لا تزر وازرة وزر أخرى، فلا يجوز أخذ البريء بجريرة المذنب، مع أن القضية قضية تمرد على السلطة العليا للدولة (البلاذري – فتوح البلدان – ٢٢٢ والأموال لأبي عبيد ١٧٠، ١٧١).

ولما عمد الوليد بن يزيد إلى إجلاء الذميين من قبرص إلى الشام تحسباً لحملة رومية، اعترض الفقهاء على مسلكه، مع أن تصرفه مشروع حتى في القرن

العشرين[١]، فالأمن القومي للدولة فوق كل اعتبار لدى جميع الدول وفي كل الأزمنة! لكن العلماء احتجوا لأن الشرع لا يبيح نفي أهل الذمة عن ديارهم بدون ذنب!.. ولما جاء يزيد بن الوليد ردهم إلى قبرص فاستحسن العلماء صنيعه وعدوه في مناقبه (البلاذري ص ٢١٤). وقد مر بنا في البند (١١) قبل قليل، أن شيخ الأزهر احتج على الخديوي عباس لأنه ظلم بعض الأقباط.

٢١ ـ في كتابه (أمريكا.. الجنة والنار) يشير عادل حمودة إلى جمعيات زنجية تؤمن بإسلام منحرف يقوم على احتقار البيض، وأن بعض الدول العربية تدعمهم.. (ص ١٥٩).. أذكر هذا لمجرد التنبيه على حجم الظلم والافتراء اللذين صبهما «الأمين» في كتابه على الدعاة الصادقين هناك وتجاهل مثل هذه النقاط الخطيرة، فالغرض واضح!! ونحن لا نزعم أن دعاة الإسلام كما جاء في الكتاب والسنة معصومون، فاعتقادنا صريح في أنه لا عصمة إلا للرسل والأنبياء.. وحتى هذه الصفوة التي اجتباها رب العالمين لتبليغ رسالاته، ليست معصومة من النسيان ولا من الخطأ البشري خارج إطار تبليغ الرسالة، ولا من الزلات الهينة قبل النبوة.

* * *

(١) في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) احتجزت السلطات الأمريكية جميع مواطنيها من أصل ياباني في معسكرات اعتقال إلى أن انتهت الحرب باستسلام اليابان عقب إلقاء الأمريكيين قنبلتين ذريتين فوق هيروشيما وناغازاكي!!.